



وزارة المرأة و الأسرة و الطفولة وكبار السن

"الاجتماع الوزاري المتخصص للجنة المرأة العربية لبحث آثار فيروس كوفيد-19 على المرأة والفتاة"

نحو تقديم وثيقة تونس لمجابهة جائحة كوفيد 19 من منظور النوع الاجتماعي

□ الإطار العام:

كثيرا ما تؤثر الازمات **على حقوق النساء و الفتيات** وتعطل نمائهن و نفاذهن للمرافق و الخدمات الأساسية و كثيرا ما يكن عرضة للاعتداء و التمييز لكن كما هو معلوم جائحة كوفيد 19 هي جائحة تطال النساء كالرجال بالمساواة

لكن البنى الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية هي التي غالبا ما تكون غير متكافئة وتمييزية لنجد رغما عنا النساء و الفتيات في حالات هشاشة و خصاصة

تجاه هذه الحتمية تنخرط وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في دعم وتنفيذ كل الإجراءات والقرارات الحكومية المتعلقة باتخاذ كافة التدابير الاحترازية والوقائية لمواجهة فيروس كورونا و مراقبة مدى احترامها لمبادئ المساواة و تكافئ الفرص ، كما تلتزم برسم سياسيات لمجابهة آثار وتببعات أزمة جائحة الكورونا على النساء و الفتيات.

مراحل الحجر الصحي:

- الأمر الحكومي عدد 156 لسنة 2020 مؤرخ في 22 مارس 2020 يتعلق بضبط الحاجيات الأساسية ومقتضيات ضمان استمرارية سير المرافق الحيوية في إطار إجراءات الحجر الصحي الشامل,
- الأمر الحكومي عدد 208 لسنة 2020 مؤرخ في 02 ماي 2020 يتعلق بضبط إجراءات الحجر الصحي الموجه.
- المرحلة الثالثة لرفع الحجر التام تكون بعد 40 يوم من ملاحظة صفر حالة داخلية, تسعى الدولة في نفس الوقت إلى إيجاد سبل تعاضد فيها الجهد الوطني وتحمي من خلاله الفئات الهشة والمهمشة, ومن هذه المساعي اجتماعنا الاستثنائي مع **السيدات والسادة الوزراء و رؤساء الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول الأعضاء في الجامعة العربية** وهذا الذي من شأنه ان يصوب بوصلتنا و يعدل اوتارنا نحو مزيد تفعيل حقوق النساء والفتيات وتعزيز تكافؤ الفرص في حربنا على هذا الفيروس لنحقق المساواة والدينامكية التفاعل الجاد والفعال.
- لا تغيب عليكم جدية الأزمة وحدة آثارها التي تطال بصفة مباشرة وغير مباشرة مقومات الحياة كالأمن الصحي والأمن الاجتماعي والأمن النفسي وخاصة الأمن الاقتصادي، حيث أنه يجب أن تكون لدينا جميعا **القدرة على استباق النتائج والاستعداد للتخفيف من وطأة التداعيات**، وأن تكون لدينا القدرة على حماية الفئات المتضررة.



المرحلة القادمة

منذ بداية الجائحة

مخطّط عمل
الوزارة بالشراكة
مع الفريق الحكومي
والمؤسّسات المعنية
والشركاء من
المجتمع المدني



التحدّيات

العنف المبني على النوع الاجتماعي والحجر الصحيّ

النفاز للخدمات الصحيّة، وخاصّة الأساسيّة وخدمات
القرب، والنفاز للموارد في الحجر الصحيّ

غلق المؤسّسات التربويّة ومؤسّسات إحتضان
الأطفال

التداعيات الاقتصاديّة و الاجتماعية للجائحة والنفاز
للتكنولوجيا

حضور المرأة في مواقع القرار والمسؤوليّة و
الإعلام ومناصرة مبدأ المساواة

العنف المبني على النوع الاجتماعي والحجر الصحي

□ 10232 مكالمة إلى حد يوم 11 جوان، منها

2835 مكالمة خاصة بالعنف ضد المرأة

□ تفاقم العنف في الوسط العائلي المسلط على

النساء والأطفال

□ ارتفاع مطالب الإحاطة النفسية نظرا

للضغط مع الحجر

□ إشكالية النفاذ للقضاء وحق

التقاضي (في موضوع قضايا العنف

□ أو في مواضيع أخرى منها النفقة)

□ إشكالية غلق مراكز الإيواء والاستماع

(الحكومية والجمعيتية) ومواصلة العمل عن

بعد

□ إشكالية التنسيق مع بعض السلطات فيما

يخصّ التعهّد

مناهضة كل أشكال العنف، والتمييز والاستغلال

□ الرقم الأخضر 1899 : تعزيز الشراكة مع

المجتمع المدني و تفعيل الخط 24/24 7/7

□ الرقم الأخضر 1809

□ مركز الإيواء المرجعي (خلال فترة الحجر

الصحي) ..

□ المساهمة في تعقيم دور إيواء النساء المعنفات

وتوفير وسائل الوقاية لها

النفاز للخدمات الصحيّة، وخاصةً الأساسيّة وخدمات
القرب، والنفاز للموارد

الرعاية الصحيّة والنفسية و الحق في بيئة سليمة والموارد

❑ تراجع الخدمات الصحية

المقدمة للنساء وفقدان بعض
الأدوية الخاصة بأمراض تصيب النساء

❑ تعطل خدمات الصحة الجنسية

والإنجابية في العديد من المراكز وما
سيترتب عنه من تعقيدات لاحقة سواء من حيث
ارتفاع نسبة الولادات من جهة ومخاطر الحمل
المشوه من جهة ثانية

❑ فقدان بعض الأدوية الخاصة بأمراض

سرطان الثدي والرحم في فترة الحجر الصحي
❑ تخوّف بعض المواطنات من الذهاب إلى
المستشفيات

❑ تعرّض النساء في الوسط الريفي إلى إشكاليّة
الولوج للخدمات الصحيّة الاوليّة

❑ التنسيق مع فرق وزارة الصحة لتقديم الخدمات

الصحيّة للنساء في وضعيات هشاشة و/أو نساء
ضحايا العنف

❑ جانب كبير من التعهّد يخصّ الأمّهات والطفولة

❑ الإعلام باهميّة إعادة فتح خدمات القرب

غلق المؤسسات التربوية ومؤسسات إحتضان الأطفال

- ❑ تفاقم الوقت المخصّص من النساء للاعتناء بالأطفال نظرا لتقسيم غير عادل للأدوار صلب الأسرة
- ❑ مخاطر ارتفاع لمعدلات الانقطاع المدرسي خلال السنة الدراسية الحالية والقادمة.
- ❑ قطاع المحاضن مشغّل مهم للنساء
- ❑ تأثير سلبي على النساء العاملات
- ❑ تكريس صور نمطيّة حول مسؤوليّة النساء للإعتناء بالأطفال
- ❑ (في مجال الطفولة) الآثار السلبية للحجر الصحي على نفسية الأطفال

الحق في التعليم، التكوين والثقافة

- ❑ إيواء الأطفال دون سند
- ❑ صرف المنح الخاصة لسنة 2020 في شكل تسبقة إلى غاية شهر ماي ، وصرف منحة 200د
- ❑ تعويض خدمات الإعاشة بمساعدات عينية لفائدة أسر الأطفال

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة



النساء في القطاع الفلاحي
40% من العدد الجملي للأجراء
60% من العدد الجملي للإعانة
الأسرية



80% في الصناعات
التقليدية من
الحرفيات

الشركات الصغرى
(أقل من 6 عملة)

22% لصاحبات مشاريع
40% من الأجراء



المعينات
المنزليات
40.000

□ الأنشطة اللاقتصادية (في القطاع الخاص)
المعنية بالتوقف (المرحلة الأولى) تخصّ عدد
مهم من النساء العاملات، خاصة في
الصناعات المعملية (31% من العدد الجملي
للنساء العاملات) وفي **السياحة** (5%)

□ مخاطر في تفاقم البطالة عند النساء
العاملات بحدّة، نسبياً، أهم من حجم النساء
في النشيطين (تقديرات بخسارة ما يقارب
150000 موطن شغل منهم 35% إلى
40% يخصّ نساء)

□ مخاطر مهمّة تخصّ النساء العاملات في
القطاعات الهشة و/أو الأنشطة الغير منظمّة
و الشركات المتناهية الصغر

الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والنفوذ التكنولوجي و الابتكار

□ وضع أحكام ضمن الإجراءات التي تم اتخاذها لفائدة المؤسسات والهادفة لحماية مواطن الشغل يتم من خلالها التأكيد على:

□ **عدم تمييز أحد الجنسين على حساب الآخر**

□ الأخذ بعين الاعتبار الوضع العائلي والأسري للعامل

□ **وضع آليات لإعادة تمويل النساء اللاتي لهن مشاريع صغرى** وفق شروط تحفيزية (وضع خط

تمويل لفائدة البنك التونسي للتضامن - قروض دون نسبة فائدة)

□ إبرام اتفاقية جديدة مع البنك التونسي للتضامن **لتمكين المعينات المنزليات من قروض صغرى** مدعمة

□ التشجيع على **إحداث رياض أطفال ومحاضن جديدة** من خلال توفير خطوط تمويل محفزة وذلك لتفادي تفاقم اشكال

رياض الأطفال العشوائية واللاقانونية.

□ التسريع باعتماد **القانون المتعلق بالحد الأدنى للضمان الاجتماعي** وخاصة فيما يتعلق بالمنحة الشاملة للطفولة التي

ستمكن من المساعدة على توفير الإمكانيات لتغطية حاجيات الأطفال داخل أسرهم.

حضور المرأة في مواقع القرار والمسؤولية و الإعلام

المشاركة في الحياة العامة، محليًا ووطنياً، والتمثيلية الإجتماعية

للنساء حضور متميز و ملفت للانتباه وذلك في
عدة مجالات :

المنتميات للقطاع الصحي : 72 بالمئة من قطاع
الصيدلة نساء

المنتميات للمجالس البلدية : 47 بالمئة من تركيبة
المجالس البلدية 69 امراة رئيسة بلدية

المنتميات لقطاع الاعلام والاتصال: 80 بالمئة
نساء

المتطوعات في المجتمع المدني

حضور النساء في قيادة المنظمات المهنية

و هنا نتساءل عن :

مدى تمتعهن بالوقاية وبالحماية اللازمة



أكثر من 80% في العاملين في
قطاع الإعلام



أكثر من 65% في العاملين في
قطاع الصحة

مواصلة المناصرة

خطط اتصالية

ناطقة رسمية باسم

الحكومة

مخطّط عمل الوزارة بالشراكة مع الفريق الحكومي والمؤسّسات المعنية والشركاء من المجتمع المدني

تطوير إطار التشاور قصد تصويب التدخّلات ومراجعة الأولويّات : مشروع المحاور المقترحة

قطاع المرأة

التمكين الاقتصادي للنساء زمن
الازمة و بعدها



المساواة في النجاة وإعادة الانطلاق
والاندماج الاجتماعي والاقتصادي



جندرة الإجراءات



تعزيز سيادة الوطنية وتعزيز الامن

الحفاظ على المؤسسات الصغرى والمتوسطة والصغيرة والانعاش القطاعي

التقليص من الإجراءات البيروقراطية والعمل على رقمنة عدد كبير منها

المحافظة على مواطن الشغل وتنمية الموارد البشرية ومقاومة التشغيل الهش ودعم الفئات
الهشة والعمل على تحسين المقدرة الشرائية

تعبئة الموارد بتنوع مصادر التمويل وتامين نجاعة الانفاق العمومي

التسريع في انجاز المشاريع الكبرى العالقة واعتماد حل شامل لإشكاليات الحوض المنجمي و
البترول

تجسيد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتشديد على مقاومة الاحتكار والتهميش

الهدف العام: استغلال الوضع زمن الجائحة و بعدها على العمل أكثر لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والموازنة للقضاء على جميع أشكال التمييز و تحقيق المساواة في التنمية و الحقوق، و الواجبات بين المواطنين

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات



الأثر عدد 2 : الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهم الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي



الأثر عدد 3 : سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل



الأثر عدد 4 : سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي



الأثر عدد 5 : مخطط اتصالي وطني في مجال مقاربة النوع الاجتماعي



المجالات

الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والنفاذ التكنولوجي و الابتكار



المشاركة في الحياة العامّة، محليًا ووطنياً، والتمثيلية الإجتماعية



الرّعاية الصحيّة والنفسية و الحق في بيئة سليمة والموارد



الحق في التعليم، التكوين والثقافة



مناهضة كل أشكال العنف، والتمييز والإستغلال



